

الاختلافات النحوية في المرفوعات بين الشُّرَّاح: (ابن يعيش-الخوارزمي- ابن الحاجب) في شرح المفصل للزمخشري (دراسة وصفية تحليلية)

جامعة كردفان - كلية التربية - قسم النحو والصرف

د. زينب سالم مصطفى

جامعة كردفان - كلية التربية - قسم النحو
والصرف

د. حمزة آدم يوسف

طالب دكتوراه

أ. الدخيرة الشاهر أحمد مخير

مستخلص:

تناولت هذه الدراسة: الاختلافات النحوية بين شُّرَّاح المفصل للزمخشري في المرفوعات، وهدفت إلى بيان الاختلافات النحوية بين الشُّرَّاح وصاحب الكتاب، والكشف عن مواطن الاتفاق والاختلاف في تلك المسائل التي تطرقوا إليها، أتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع الأسماء المرفوعة عند الشُّرَّاح الواردة في كتبهم، وتصنيفها حسب ورودها عند الزمخشري في مفصله، ثم وضع عنواناً لكل اسم وشرحه، وقد توصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أن الخوارزمي قسّم كتابه (التخمير) على ضوء تقسيم المفصل مع الحفاظ على سلامة النص. وكان ابن يعيش أكثر اعتراضاً على الزمخشري في أغلب المسائل النحوية ويكسوه الأدب في ذلك، لم يفصل الزمخشري كثيراً في بعض الأسماء المرفوعة كاسم (كان) وأخواتها، نائب الفاعل، واسم (لا) النافية للجنس، على عكس النحاة البصريين، وافق الزمخشري الكوفيين في بعض المسائل لاسيما في التأكيد بأجمع وكل، لم يتفق الشُّرَّاح على رفع خبر (لا) النافية للجنس خلافاً للزمخشري.

الكلمات المفتاحية: الزمخشري - شرح المفصل - المرفوعات - ابن الحاجب - ابن يعيش - الخوارزمي.

The Grammatical Differences in Marfu'at between The Alshur- raa (Explainers) (Ibn Uaeesh, Elkhwarizmy, IbnElhagib) in Sharah Elmufasl for Zamakhrashi (Applied and analyzed study)

Dr.Zienab Salim Mustafa

Dr. Hamza Adam Yusif

Aldakheer Elshair Ahmed Mukhiar

Abstract:

This study took-covered the grammatical differences between those writers- explainers of Al-Muffassal Book- Detailed book which was written by Al-Zamakhshary, specially in Nominative nouns” It also

aimed to appear or show the syntactical differences between the author -writer on the first hand, and the explainers on the second hand. Also it showed the touched arears of agreement and disagreement. In this study the researcher, used "The descriptive analytical method" through which the nominative nouns are collected that used by the explainers in their books and the learner- researcher- classified them as in Zamakhrshary's book. Hence, sub titles were put to every noun and its explanation. The most important results reached to ; -Khawrizmi divided his book -Takhmeer as the same as Zamakhrshy did and kept the context safety -Ibn Yaieesh was the most polite objectively against Zamakharshy in more syntactical problems .-Al-Zamarkhshry was briefly in some normative nouns, no more details like; "Kaana" and others , an active deputy and " No sexist "LA" of negation -categorical negative " LA".

Key words: Al-Zamakhrshy -Shah El Mufassal - (Explanation of the details) -Nominative Nouns -Ibn Taieesh -Al-Khawarizmi.

المقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آل بيته وأصحابه أجمعين، وبعد:

يعدُّ علمُ النحو من العلوم الأساسية في خدمة اللغة العربية، إذ أنَّه ميزانها القويم وقانونها الضابط، فالإمام جار الله الزمخشري أحد العلماء الجهابذة الذين حملوا لواء هذا الفن، بل ومن الأعمدة الراكزة في هذا المضمار، وليس أدلُّ على ذلك من كتابه (المفصل) الذي أصبح منارة للعلماء حيث تسابق الشُّرَّاح إلى التفصيل فيه والكشف عن مبانيه ومعانيه، وانقسموا حياله بين مؤيِّد ومعترض، ومهما يكن من شيءٍ إلاَّ أنَّه قد اعتلى بالمفردة والتركيب السليم، فجاءت هذه الدراسة تحت عنوان: الاختلافات النحوية في المرفوعات بين الشُّرَّاح (ابن يعيش - الخوارزمي - ابن الحاجب) في شرح المفصل للزمخشري، دراسة وصفية تحليلية، لإلقاء مزيد من الضوء على هذا السفر المهم. ولعلَّ من الأسباب الرئيسة لاختيار هذا الموضوع هو الرغبة في الاطلاع على آراء هؤلاء العلماء في شرح (المفصل) للزمخشري الذي يعدُّ منارةً للعلماء، وبيان ماهية هذه الاختلافات، أمَّا أهمية هذه الدراسة فتأتي من أهمية كتاب الزمخشري لاحتوائه على عددٍ مهول من آراء العلماء وما ناله من حظِّ وافٍ واهتمامٍ منقطع النظير لدى الباحثين.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرُّف على القضايا التي دار حولها الاختلاف بين هؤلاء العلماء وكشف ما إذا كان لهذه الاختلافات من جدوى وأثرٍ واضح في الدرس النحوي، وإظهار طريقة وأسلوب كلِّ شارح في توضيح رأيه بالنظر إلى مراد صاحب الكتاب، سارت هذه الدراسة وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي.

تعريف المرفوعات وأقسامها وعلاماتها: أولاً: تعريف المرفوعات:

المرفوعات هي كلمة سواء كانت اسماً أو فعلاً يتم رفعها وفقاً لعلامة الرفع، وهناك علامة أصلية وأخرى فرعية، فالرفع حركةً كان أو حرفاً علم الفاعلية، وما أشبهه الفاعل، وخصَّ الفاعل بذلك لأنَّ الفاعل سابقٌ فعله ومقدمٌ عليه والرفع مقدمٌ على المخارج وسابقٌ عليها⁽¹⁾. ويشترك في الرفع الاسم والفعل⁽²⁾.

ثانياً: أقسام المرفوعات:

ذكر ابن آجروم في باب المرفوعات للأسماء أنَّها سبعة: الفاعل، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، المبتدأ والخبر، واسم (كان) وأخواتها، وخبر (إنَّ) وأخواتها، والتابع للمرفوع وهو أربعة أنواع: النعت، العطف، البدل، والتوكيد⁽³⁾. وقال ابن السراج: الأصول هي خمسة أقسام: (المبتدأ الذي له خبر وخبر ملبتدأ بنيته عليه، فاعل بُني علي فعل ذلك الفعل حديثاً عنه، مفعول به بُني علي فعل فهو حديث عنه ولم يذكر من فعل به فقام مقام الفاعل مشبهه بالفاعل في اللفظ⁽⁴⁾). والمقصود بالمشبهه بالفاعل خبر (إنَّ) وأخواتها، وخبر (لا) التي لنفي الجنس، واسم (كان) وأخواتها واسم (ما-لا) المشبهتين بـ(ليس)⁽⁵⁾. وقد خالف الخليل بن أحمد الفراهيدي كلَّ التقسيمات، وذهب إلى أنَّ المرفوعات أحدٌ وعشرون وجهاً منها المذكور سابقاً إضافةً إلى ما بعد (مذ)، والنداء المفرد، وخبر الصفة، وفقدان الناصب، والحمل على الموضع، والبنية، والحكاية، والتحقيق، وخبر (الذي)، ومن وما وحتى إذا كان الفعل واقعاً، والقسم، والصرف، والفعل المستأنف، وشكل النفي، والرفع بـ(هل) وأخواتها⁽⁶⁾. وأشار الرَّمخشري إلى خمسة أنواع من المرفوعات وهي: الفاعل، المبتدأ والخبر، وخبر (إنَّ) وأخواتها، وخبر (لا) التي لنفي الجنس، اسم (كان) وأخواتها، و(ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس)⁽⁷⁾. ومما سبق نلاحظ أنَّ الاختلاف في تقسيم أنواع المرفوعات كثيراً بين النحاة، إلا أنَّهم اتفقوا في بعضها بوصفها مرفوعات أساسية أصلاً كالفاعل والمبتدأ والخبر.

ثالثاً: علامات الرفع:

لرفع علامات أصلية وأخرى فرعية، وهي: (الضمة) التي هي الأساس في الرفع، وقُدمت لأصالتها في الرفع، ومن العلامات الفرعية: (الواو) لأنَّها تنشأ عن الضمة عند الإشباع وهي شبيهة بالضمة، ومنها: (الألف) لأنَّها أخت للواو في المد حيث يمدُّ بهما، ذكر بعض النحاة أنَّ (الضمة) تشترك فيها الأسماء والأفعال ويُرفع بها من الأسماء ثلاثة أنواع: الاسم المفرد، والجمع المكسَّر، وجمع المؤنث السالم، والألف مختصة بالأسماء ويُرفع بها المثنى، والواو يُرفع بها جمع المذكر السالم، والأسماء الستة، وأما النون فهي مختصة بالفعل وتُرفع بها الأفعال الخمسة⁽⁸⁾.

الاختلافات التَّحوية بين الشُّراح :

(1) الاختلاف في المبتدأ والخبر ورافعهما:

قال ابن السراج في تعريف المبتدأ: أنَّه هو ما جرَّده من عوامل الأسماء والأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأً به دون الفعل ويكون له خبر ولا يستغني

واحدٌ منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رُفِعَ بالابتداء والخبر رُفِعَ بهما نحو قولك: (اللهُ ربُّنا - محمدٌ نبينا) والمبتدأ يبتدأ به، أمَّا الخبر هو الذي يستفيدة السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب⁽⁹⁾، وذكر سيبويه أنَّ المبتدأ هو كلُّ اسمٍ أُبتدئ به ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع بالابتداء ولا يكون إلا مبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه، وقد يكون المبتدأ مضمراً مثل قولك: عبدُ الله ورَبِّي، والتقدير: ذاك عبدُ الله⁽¹⁰⁾.

أمَّا الخبر فهو ما يستفيدة السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب⁽¹¹⁾.

رافع المبتدأ والخبر:

اختلف النحاة في العامل الذي يرفع المبتدأ على خمسة أقوال، وكذلك عامل الخبر، أحدها: أنه الابتداء وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً وهذا هو القول المحقق وإليه ذهب جمهور البصريين، والقول الثاني: أنَّ العامل فيه تجرّده عن العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه، وقد روي عن المبرد وغيره، والثالث: أنَّ العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار، وقد روي عن الرّجّاج، والرابع: أنَّ العامل فيه الخبر، والخامس: أنَّ العامل فيه العائد من الخبر، والقولان الأخيران هما مذهب الكوفيين والدليل علي أنَّ العامل فيه أوليته، واقتضاؤه ثانياً من وجهين أحدهما: أنَّ هذه الصفة مختصة بالاسم والمختص من الألفاظ عامل فكذلك من المعاني، والثاني: أنَّ المبتدأ معمولٌ ولا بدَّ له من عامل ولا يجوز أن يعمل في نفسه لامتناع كون المعمول عاملاً في نفسه كما يمتنع أن يكون الشيء علة لنفسه، ولا يجوز أن يكون تعريه من العوامل اللفظية عاملاً لأنَّ ذلك عدم العامل، وعدم العامل لا يكون عاملاً فإن قيل العدم يكون إمارة لا علة؛ قيل: الإمارة يُستدل بها علي أنَّ ثمَّ عاملاً غيرها وقد اتفقوا علي أنَّه لا عامل يُستدل عليه بالعدم⁽¹²⁾.

قال الزمخشري عن المبتدأ والخبر، هما الاسمان المجرّدان للإسناد وكونهما مجردين للإسناد وهو رافعهما، وشبههما بالفاعل وذلك لأنَّ الفاعل أشبه بالمبتدأ أي أنَّه مسندٌ إليه والخبر في أنَّه جزءٌ ثاني من الجملة الاسمية⁽¹³⁾. وذكر الخوارزمي أنَّ هذا الكلام من وجهين: الأول: قوله: مجردين للإسناد وهو رافعهما، ولكن الاسمين متى جرى بينهما إسناد ولم يدخل عليها سائر العوامل اللفظية؛ فهذا يعني أن يكون لهما حظٌّ من الإعراب ولكن أن تختص بالرفع فهذا مرفوض، الثاني: إذا كان رافعهما هو كونهما مجردين للإسناد فما الداعي إلى كون كلٍّ منهما شبيهاً بالفاعل؟ ولكن يمكن القول إنَّ الموجب لنفس الإعراب موجودٌ وهو وقوع العقد والتركيب بينهما وكذلك وجود الموجب لخصوص الإعراب فيهما وهو شبه كلٍّ واحد منهما للمرفوع، فالمبتدأ يشبه الفاعل فهو مسندٌ إليه كما الفاعل والخبر أشبهها الفعل المضارع وكذلك انعدام المانع الموجب المخصوص، وهو تجرّدهما عن العوامل اللفظية⁽¹⁴⁾.

عند الكوفيين: المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فتلازمهما دلٌّ على عمل كلٍّ منهما بصاحبه ولكنَّ التلازم لا يُوجب ذلك، وعند البصريين أنَّ الرافع للمبتدأ هو الابتداء، وكذلك الخبر،

ويُضيف العكبري أنَّ العوامل اللفظية إمَّا جعلت علامات للعمل إلا أنها تعمل شيئاً، فالعلامة قد تكون حدوث الشيء وعدمه والمبتدأ حُصَّ بالرفع لأنَّه أول الكلام فوجب أن يُعطى أول حركة الحروف مخرجاً وهو الضم وأنَّ المبتدأ محدثٌ عنه كما الفاعل⁽¹⁵⁾.

ذهب ابن يعيش إلى أنَّ المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي: (كان) و(إنَّ) و(حسبت) وأخواتها، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنَّ معنَى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث أنَّ الإسناد لا يأتي من دون طرفين مسندٌ ومسندٌ إليه. أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّ الرفع للمبتدأ والخبر هو الابتداء⁽¹⁶⁾.

ونرى من خلال كلام ابن يعيش أنَّه يرفض رأي الخوارزمي الذي ذهب إلى أنَّ المبتدأ والخبر رافعهما الإسناد، أمَّا ابن الحاجب فقد وافق رأي البصريين أنَّ المبتدأ هو الابتداء، وفسَّره بتجريد الاسم في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء، كما أنَّ الخبر قد يكون جملة نحو: (زيدٌ أبوه قائمٌ) و(زيدٌ قامٌ أبوه)، ولابد من عائد وقد يُحذف هذا العائد، وما وقع ظرفاً فالأكثر أنَّه مقدر بجملة⁽¹⁷⁾.

(2) الاختلاف في الفاعل ورافعه وأحكامه:

الفاعل عند أهل العربية هو كلُّ اسمٍ ذكرته بعد فعلٍ وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه والواجب غير الواجب في ذلك سواء، ففي الواجب تقول: (قام زيدٌ) وفي غير الواجب (ما قام زيدٌ)⁽¹⁸⁾، وذكر ابن آجروم: أنَّ الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعلٌ وهو على قسمين: ظاهر نحو قولك: (قام زيدٌ) (يقومُ زيدٌ) وهكذا، أمَّا المضمَر فهو على اثني عشر ضرباً نحو: (ضربتُ) و(ضربُنا) و(ضربُنا) ونحو ذلك من إلحاق الضمائر بالفعل⁽¹⁹⁾. ومثَّل ذلك ذكر الجبائي في باب الفاعل إلا أنَّه فسَّر مسندٌ إليه بفعل تام مقدم فارغ باقٍ على الصوغ الأصلي أو ما يقوم مقامه، كنائب الفاعل والمبتدأ وغيره من مرفوعات الأسماء⁽²⁰⁾. الملاحظ أنَّ كثيراً من النحاة اتفقوا في تعريف الفاعل وما يعتريه من تفاصيل في الجملة.

أحكام الفاعل:

أمَّا عن أحكام الفاعل؛ فإنَّه لا بدَّ لكلِّ فعلٍ من فاعل ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن مظهراً بعده فهو مضمراً فيه لا محالة نحو: (زيدٌ قامٌ) ف(زيدٌ) مرفوع بالابتداء وفي (قام) ضمير (زيد) وهو مرفوع بفعله، فإن خلا الفعل من الضمير لم تأت فيه بعلامة تثنية ولا جمع لأنَّه لا ضمير فيه نحو: (قام زيدٌ وقام الزيدان)، فكُلُّه بلفظ واحد في (قام)⁽²¹⁾. وذكر الجبائي أنَّ الفعل والفاعل كجزئي كلمة فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته كما لا يتقدم عجز الكلمة على صدرها، وإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ معرض لتسلط نواسخ الابتداء عليه، وفاعل الفعل ضمير بعده مطابق للاسم السابق نحو: (أبتاك قاما) (الرجال انطلقوا)⁽²²⁾، كما ذكر ابن هشام نفس القول في كتابه (أوضح المسالك)⁽²³⁾، وجاء عن السيوطي أنَّ

رافع الفاعل كما زعم ابن هشام؛ الإسناد وقوم شبهه للمبتدأ وخلف معنى الفاعلية وقوم إحدائه الفعل، وعند الكسائي كونه داخلياً في الوصف ونصب المفعول بخروجه، والجمهور بقولٍ يجب تأخيره وذكره ويُحذف مع عامله، أو المصدر وقد يجز بـ(من) أو (الباء) الزائدة⁽²⁴⁾.

من أحكام الفاعل الرفع وقد يجز لفظه بإضافة المصدر أو اسمه أو بـ(من والباء) الزائدين ويقضى حينئذ بالرفع على محله حتى يجوز في تابعه الجر حملاً على اللفظ، والرفع حملاً على المحل نحو: (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٍ، أو امرأةً)⁽²⁵⁾. وذكر المقدسي القول نفسه نصاً وتفسيراً في أحكام الفاعل⁽²⁶⁾ وأيضاً النَّجَار في ضياء المسالك، اتفاق مجموعة من النحويين في أحكام الفاعل ومطابقتها لفعله⁽²⁷⁾. وفي السياق نفسه ذهب الزمخشري إلى أنَّ الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه، مقدماً عليه أبداً كقولك: (ضرب زيدٌ) (وزيدٌ ضاربٌ غلامه) وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه وقدم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها، وما عداها فضلة.

قال ابن يعيش تقدّم الكلام على الفاعل لأنه الأصل في استحقاق الرفع، وما عداها محمولٌ عليه والفاعل في عرف النحويين كلُّ اسم ذكرته بعد فعلٍ وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم⁽²⁸⁾، وقال أيضاً أنَّ بعضهم يقول في وصف الفاعل: كلُّ اسمٍ تقدّمه فعلٌ غير مغيرٍ عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ويريد بذلك الانفصال من فعلٍ ما لم يُسم فاعله⁽²⁹⁾، ومن حق الفاعل أن يكون مرفوعاً في عدة وجوه: أولاً: الفاعل رُفِع للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الإعراب لجاز أن يتوهم أنَّه فاعلٌ، ثانياً: أنَّ الفاعل اختص بالرفع لقوته، والمفعول بالنصب لضعفه، ثالثاً: أنَّ الفاعل أقلُّ من المفعول إذ الفعل لا يكون له إلا فاعلاً واحداً، وقد تكثرت له المفعولات نحو: أعطيتُ زيداً درهماً. ويرى الزمخشري أنَّ الفاعل الأصل فيه أن يلي الفعل لأنه كالجزم منه، إذا قُدم عليه غيره، وقال أيضاً في إضمار الفاعل: مضمرة في الإسناد إليه كمُظهر نحو: (ضربت) و(ضربنا) و(ضربوا)⁽³⁰⁾.

بينما يرى ابن يعيش أنَّه لا فرق بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر أو المضمّر، كإشغاله بالظاهر ولكنّه يكون مرفوعاً إذا أسند إليه⁽³¹⁾، وعلّل ذلك بأنَّ المفعول إذا أسند إليه الفعل صار مرفوعاً بما ارتفع به الفاعل وأنَّ العامل في الفاعل، وربما قال بعضهم في عبارته: الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه تقريباً في الحقيقة غير جائز ولا خلاف أنَّ عامل الفاعل لفظي⁽³²⁾.

ونرى من خلال كلام ابن يعيش أنَّه يرفض هذا الرأي وعلّل ذلك بقضية الإسناد فلو كان الأمر هكذا لكان الفاعل مرتفعاً بأمرٍ معنوي، والجميع على أنَّ الفاعل يرتفع برفع لفظي لقول السيوطي⁽³³⁾.

كما نرجّح هذا الرأي لنفاسته ولكونه أحسن وأبين، وذلك لأنَّ القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفعل؛ لأنَّ وجوده قبل وجود فعله، ولكنه عرض للفعل إن كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلّقهما به، واقتضائه إياهما وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما، وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجوده ثانياً، فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدّم الفعل وكان الفاعل لازماً نحو: (ضربتُ

- ضربنا- وضربتم)، فلا بد من اتصال الفاعل بالفعل واختلاطه به⁽³⁴⁾. وأيد ابن الحاجب البصريين في منعهم تقديم الفاعل على عامله، ولكنّه يربط شرط وجوب تأخير الفاعل باتصاله بضمير المفعول بمعنى إذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد (إلا)⁽³⁵⁾، أو معناها أو اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره ويعلل ذلك بقوله: (إذا اتصل بالفاعل ضمير مفعول راجعه إلى مفعول وجب تأخيره الفاعل عند الأكثرين نحو: ضرب زيدٌ غلامه)⁽³⁶⁾.

ذهب ابن السراج إلى أنّ الفاعل هو الاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل وهو الذي بنيت عليه على الفعل الذي بُني للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن نحو: (جاء زيدٌ ومات عمرو) وما أشبهه، ثمّ فصل بقوله: ومعنى بنيت على الفعل الذي بُني للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الاسم لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء، وقولك على الفعل الذي بُني على الفاعل لأفرق بينه وبين الفعل الذي بُني للمفعول إذ كانوا قد فرّقوا بينهما فجعلوا (ضرب) للفاعل مفتوح الفاء و(ضرب) للمفعول مضموم الفاء مكسور العين. إذن؛ فالاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو والفعل جملة يستغنى عليها السكون تمت بها الفائدة للمخاطب ويتم الكلام به دون مفعول وهو فضلة في الكلام، أما الفعل فلا بد له من فاعل وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر⁽³⁷⁾.

وفي المنحى نفسه يقول ابن عقيل في تعريف الفاعل: (هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه وحكمه الرفع، والمراد بالاسم ما يشمل الصريح نحو: قام زيدٌ، والمؤول به نحو: يعجبني أن تقومَ أي: قيامك)، فخرج بالمسند إليه فعل ما أسند إليه غيره نحو: زيدٌ أخوك، أو جملة نحو: زيدٌ قام أبوه، وخرج بقولنا على طريقة فعل ما أسند إليه فعل على طريقة فعل وهو الثابت عن الفاعل نحو: ضرب زيدٌ⁽³⁸⁾.

حكم الفاعل:

أما في مسألة حكم الفاعل، فقد ذكر النحاة، هو التأخير عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو: قام الزيدان، وزيدٌ قائمٌ غلاماه، ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول: الزيدان قام، وهذا على مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك⁽³⁹⁾.

وقد خالف الرّمخشري هذا الرأي وقال: في إضمار الفاعل، وفعله الرافع له محذوف لأمر يدلُّ عليه وذلك أنّ الإنسان قد يُرى مضروباً أو مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل فيسأل عن الفاعل فيقول: من ضربه؟ أو من قتله؟ فيقول المسؤول: (زيدٌ) أو (عمرو) يريد: ضرب زيدٌ أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدّر وأن لم يُنطق به، لأنّ السائل لم يشك في الفعل وإمّا يشك في فاعله ولو أظهره⁽⁴⁰⁾. وذكر الفارسي في إعرابه ورفعه: أنّ يسند الفعل إليه مقدّماً عليه نحو: جرى الفرسُ ويخرج عبدُ الله، وبهذا المعنى يرتفع الفاعل، ومرتبة الفاعل أن يتقدم على المفعول نحو: ضرب عبدُ الله زيداً، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل نحو: ضرب زيداً عبدُ الله، ولم يمتنع كما يمتنع الإضمار قبل الذكر لأنّ التقدير به التأخير⁽⁴¹⁾. وقد وافقه ابن الحاجب، في أنّ الأصل يجب أن يلي الفاعل فعله، فلذلك جاز: (ضرب غلامه زيدٌ)

وامتنع: (ضرب غلامه زيداً)، وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة أو كان مضمراً متصلأً أو وقع مفعوله بعد (إلا) أو معناها؛ وجب تقديمه، وإذا اتصل به ضمير مفعول، أو وقع بعد (إلا) أو معناها أو اتصل مفعوله وهو غير متصل به؛ وجب تأخيره.

وقد يُحذف الفعل لقيام قرينه جوازاً في مثل (زيدٌ) لمن قال: (من قام؟)، ومثل قوله⁽⁴²⁾:
 لِيَبْكِ يَزِيدَ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ
 ووجوباً في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾⁽⁴³⁾ وقد يحذفان معا في مثل: نعم لمن قال: (أقام زيداً؟)، وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما، فقد يكون في الفاعلية مثل: (ضربني وأكرمني زيداً)، وفي المفعولية مثل: (ضربت وأكرمت زيداً) وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين. فيختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون إعمال الأول، فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول على وفق الظاهر دون الحذف، خلافاً للكسائي، وجاز خلافاً للفرء، وحذف المفعول إن استغنى عنه وإلا أظهرت. وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني⁽⁴⁴⁾. وباستظهار رأي العلماء في الفاعل ورافعه وأحكامه؛ يتبين أن الفاعل هو ما اتصل بفعله المقدم ظاهراً أو مضمراً، فهو مرفوع بذلك الفعل، وحكمه أن يكون مرفوعاً في الأصل.

وخلاصة الأمر فقد أجاز الكوفيون تقديم العامل على عامله، وخالفهم الزمخشري في هذه المسألة ووافقه ابن الحاجب، وأمّا في قضية حذف الفعل فلم يتطرق إليها.

(3) الاختلاف في نائب الفاعل:

يقول ابن السراج عن نائب الفاعل: هو المفعول الذي لم يُسم من فعل به، إذا كان الاسم مبنياً على فعل بُني للمفعول ولم يذكر من فعل به فهو مرفوع نحو: ضُرب بكرٌ، وأُخرج خالدٌ، فيُبنى الفعل للمفعول على (فُعِل)⁽⁴⁵⁾.

يفضّل ابن جني في نائب الفاعل بقوله: إنَّ المفعول به قد يرتفع بالفاعل لأنَّ الفعل قبل كل واحد منهما حديثٌ عنه ومسندٌ إليه وذلك قولك: ضُرب زيدٌ وشُتم بكرٌ، فإن كان الفاعل يتعدى إلى مفعولين؛ أقيمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعت وتركت الثاني منصوباً بحاله تقول: أعطيت زيداً درهماً، فإن لم تُسم فاعله قلت: أعطيت زيداً درهماً، وإن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل؛ أقيمت الأول منهما مقام الفاعل فرفعت ونصبت المفعولين بعده تقول: أعلم الله زيداً عمراً خير الناس، فإن لم تُسم الفاعل قلت: أعلم زيداً عمراً خير الناس، من اللازم فإن لم يكن الفعل متعدياً؛ لم يجز إلا أن تذكر الفاعل لئلا يكون الفعل حديثاً عن غير محدث عنه نحو: قام زيدٌ وقعد عمرو، لا تقول: قيم ولا فُعد، فإن اتصل به حرف جرٌّ أو ظرف أو مصدر جاز أن تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل تقول: سرتُ بزيدٍ فرسخين يومين سيراً شديداً، فإن أقيمت الباء وما عملت به مقام الفاعل قلت: سير بزيدٍ فرسخين يومين سيراً شديداً، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع، فإن أقيمت الفرسخين مقام الفاعل قلت: سير بزيدٍ فرسخان يومين سيراً شديداً؛ فإن أقيمت اليومين مقام الفاعل قلت: سير بزيدٍ فرسخين يومين سيراً شديداً؛ فإن أقيمت المصدر مقام الفاعل قلت: سير بزيدٍ فرسخين يومين سيراً شديداً، ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل لا غير⁽⁴⁶⁾.

وذكر العكبري في اللباب أنَّ نائب الفاعل هو ما لم يُسم فاعله وحذف لخمسة أوجه⁽⁴⁷⁾:

1 - ألا يكون للمتكلّم في ذكره غرض.

2 - أن يترك ذكره تعظيماً له واحتقاراً.

3 - أن يكون المخاطب قد عرفه.

4 - أن يخاف عليه من ذكره.

5 - ألا يكون المتكلّم يعرفه.

وإنّما غيّر لفظ الفعل ليدلّ على حذف الفاعل وضمّ أوله وكُسّر ما قبل آخره في الماضي وفتّح المستقبل لوجهين: أحدهما: أنّه حُص بصيغة لا يكون مثلها ففي الأسماء ولا في الأفعال التي سُمي فاعلها لثلا يلبس، فإن قلت كان يجب أن يُكسر أوله ويضم ما قبل آخره إذ لا نظير له قبل الخروج من كسر إلى ضم مستقبل جداً بخلاف الخروج من ضم إلى كسر. الوجه الثاني: أنّهم ضموه عوضاً من ضم الفاعل المحذوف وهذا ضعيف لوجهين: أحدهما: أنّهم غيروا منه موضعاً آخره بغير الضم، والثاني: أنّ المحذوف قد أُقيم للمفعول مقامه، وإنّما أُقيم للمفعول مقام الفاعل ليكون الفعل حديثاً عنه، إذ الفعل خبر ولا بدّ له من مخبر عنه، ولما أُقيم مقامه في الإسناد إليه، رُفِع كما رُفِع الرفع له الفعل المسند إليه، وإذا كان في الكلام مفعول به صحيح فعل القائم مقام الفاعل دون الظرف وحرف الجر لأربعة أوجه⁽⁴⁸⁾:

(1) أن الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل بخلاف الظرف.

(2) أن المفعول به شريك الفاعل لأنّ الفاعل يوجد الفعل والمفعول به يحفظه.

(3) المفعول في المعنى قد جُعِل فاعلاً في اللفظ.

(4) إنّ من الأفعال ما لم يُسم فاعله بحال نحو: عُنيّت بحاجتك.

أمّا إقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول به فللبصريون فيه مذهبان:

(1) لا يجوز لأنّ المصدر يصل إليه في المعنى فهو غير لازم .

(2) يجوز لأنّ الفعل يصل بنفسه، واحتجوا على ذلك بقراءة أبي جعفر المرثي.

كذلك يقول لا يجوز إقامة الحال مقام الفاعل لأربعة أوجه:

1. أنّ الحال تقدر ب(في) ولا يصح تقدير إسقاطها.

2. أنّ الفاعل يكون مظهراً ومضمراً ومعرفاً ونكرة والحال لا تكون إلا نكرة .

3. أنّ الحال كالخبر على تبنيه في بابه وخبر المبتدأ لا يصح قيامه مقام الفاعل لأنّه مسند

إلى غيره.

4. أنّ الحال كالصفة في المعنى لأنّها هي صاحب الحال وإنّما يُقام مقام الفاعل غيره.

وذكر ابن الورّاق في العلل أنّ الاسم الذي لم يُسم فاعله هو الذي يقوم مقام الفاعل بعد حذفه، وأنّ الفعل لا يخلو من فاعل، فلما حُذف فاعله على الحقيقة استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل مرفوعاً⁽⁴⁹⁾. ولا يقوم الحال مقام الفاعل لأنّ كل فاعل يجوز أن يُضمّر، فلو أقيمت الحال مقام الفاعل لجاز إضمارها، وكلّ مضمّر بعد ذكره يجب

أن يكون معرفة وهي لا تكون إلا نكرة، فلهذا لم يجرز أن تقوم مقام الفاعل، أما الظرف والمصادر فتكون معرفة ونكرة، فلهذا جاز أن تقوم مقام الفاعل، وإذا لم تسم الفاعل في الأفعال غير المتعدية أقيمت المصدر والظرف من الزمان أو المكان مقام الفاعل، والأحسن إذا أقيمت هذه الأشياء مقام الفاعل أن تكون معرفة أو منوعة نحو: ذهب ذهاباً حسنً، وذهب يوم الجمعة، والظروف متى أردت أن تقيمها مقام الفاعل فلا بدَّ من أن تخرجها من حكم الظرف وتجعلها مفعولات، وفي الفصل بينها أنَّها إذا كانت منصوبة على الظرف تضمنت (في) بدلالة الظرف عليه نحو: قمت اليوم، إمَّا معناه قمت في اليوم، فحذف (في) ووصل الفعل إلى اليوم، والمصدر يحتاج إلى نقل لأنَّ الفعل يدل عليه، وذكره بعد الفعل توكيداً نحو: ضربتُ ضرباً، والذي أوجب لها النقل شيئان هما⁽⁵⁰⁾: (1) أنَّ النقل لا بدَّ له من فاعل، فصار اعتماد الكلام على الفاعل، والمصدر لو لم يذكر لدلَّ عليه الفعل، فلم يجرز أن تُقيمه مقام الفاعل على أصله. (2) أنَّ المصدر لما كان يذكر لتوكيد الفعل جرى مجرى الفعل فصار: قمت قياماً، فلما كان الفعل لا يقوم مقام الفاعل، وكذلك ما يقوم مقامه لا يجوز أن يقوم مقام الفاعل حتى تغيير وتنقله إلى حكم المفعول⁽⁵¹⁾.

أما الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ينقسم إلى قسمين: (أ) أن تدخل على المبتدأ والخبر نحو: (ظننتُ وأخواتها). (ب) ألاَّ يدخل على المبتدأ والخبر نحو: (أعطيت وكسوت، وامتحانها بأن تسقط الفعل وإن كان ما بقى من المفعولين يصح منه كلام نحو: ظننتُ زيداً أخاك وأعطيتُ زيداً درهماً، فحذفت (ظننت، أعطيت)، فالوجه الأول: أن تقيم المفعول الثاني نحو: أعطى درهمٌ زيداً، لإشراكهما في الفائدة. وأما ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل؛ وجب أن يقوم الأول مقام الفاعل لأنَّه الفاعل في المعنى، والاسم إذا قام الفاعل جرى مجرى الفاعل في الإضمار والإظهار نحو: زيدٌ ضرب، فترفع (زيد) بالابتداء، ويستتر ضميره في الفعل لأنَّه قام مقام الفاعل في اللفظ في حال الإضمار ووجب أن يساويه في الإظهار⁽⁵²⁾.

قال الجبائي في نائب الفاعل: هو من ينوب عن فاعل المفعول به بشرط حذف الفاعل وتحديث تحيَّرات في الفعل فالفعل الماضي يُضمُّ أوله ويُكسر ما قبل آخره وفي المضارع يُضمُّ أوله ويُفتح ما قبل آخره، وقد يُحذف الفاعل لكونه معلوماً أو مجهولاً أو حقيراً أو غير ذلك، فينوب عنه فيما كان له من رفع، فالمفعول به مسنداً إليه فعل، مهياًً بهيئةً تُنبئ عن النيابة أو اسم في معناه، ويشترك في الضم ثاني ما أوله (تاء) المطاوعة ك(تعلم العلم) و(تسريل القميص)، وثالث ما أوله همزة وصل ك(أنطلق بزيد) و(أستمع الحديث). وإذا قُصد بناء الفعل الماضي لما لم يُسم فاعله وهو ثلاثي معتل العين كُسر أوله، ووليه (ياء) ساكنة نحو: باع (بيع)، قال (قيل)، والأصل: بيع وقول، ويجوز في (فاء) الثلاثي المضعف من الكسر والضم والإيمام ما جاز في (فاء) الثلاثي المعتل العين، نحو: (بُرُّ) ⁽⁵³⁾ بكسر الراء.

فإن كان المعتل العين على (أفتعل) نحو: (اعتاد) أو على (أنفعل) نحو: (انقاد) فُعل بثالثه في بنائه لما لم يُسم فاعله ما فُعل بأول (باع، قال).

ويشارك الفاعل في النيابة عنه؛ المصدر، والظرف المنصرفان المختصان، والجار والمجرور نحو:

(سِير لي) و(سِير اليوم)، وقد احترز بالتصرف ممّا لا يتصرف من المصادر نحو: (نِي نبي)⁽⁵⁴⁾. ومن الظرف نحو: (إذا)، واحترز بالتخصيص من المبهم منهما نحو: سِرت سيراً ووقتاً؛ فإنّ نيابتها عن الفاعل لا تفيده⁽⁵⁵⁾. وأنّ الصالح للنيابة من حروف الجرّ، هو ما لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال كالباء، واللام ومن وإلى وعن، وعلى وفي ما يلزم وجهاً واحداً ك(منذُ وربّ والكاف وما) وما خصّ بقسم أو استثناء. وأجاز الأخصف والكوفيون ويؤيد مذهبه بعض القرّاء، نيابة المفعول الأول من كل باب بلا خلاف وكذا نيابة الثاني من باب (كسا)، وأمّا نيابة الثاني من باب (ظن) فأكثر النحويين بمنعها، والصحيح إجازة ذلك إذا أمن اللبس، وكذلك الثاني من باب (علم) كما لا يكون للفعل إلا فاعلاً واحداً لذلك لا ينوب عن الفاعل إلا شيء واحد إمّا ظاهر، وإمّا مضمّر. وما سواه ممّا يتعلق بالرافع، فمنصوب لفظاً إن لم يكن جاراً ومجروراً⁽⁵⁶⁾. وفصل ابن هشام بقوله: (أنّ نائب الفاعل يحذف الفاعل لينوب عنه في أحكامه كلها مفعول به فإن لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف أو مجرور أو مصدر ويضم أول الفعل مطلقاً ويشاركه ثاني نحو: تعلّم، وثالث نحو: انطلق، ويُفتح ما قبل الآخر في المضارع ويكسر في الماضي وذلك في: قال وباع الكسر مخلصاً ومشماً ضمّاً والضم يجوز حذف الفاعل إمّا للجهل به أو لغرض لفظي أو معنوي⁽⁵⁷⁾.

لم يفصل الشّراح في نائب الفاعل ما عدا ابن الحاجب الذي اشترط في المفعول الذي لم يُسم فاعله؛ تغيير صيغة الفعل إلى (فُعِل) أو (يُفَعَل). كما اشترط ألا يقع المفعول الثاني من باب: (علمت)، ولا ثالث من باب: (أعلمت)، والمفعول له والمفعول معه كذلك وإذا وجد المفعول به تعيّن له أن تقول: (ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره)، فإن لم يكن فالجميع سواء والأول من باب (أعطيت) أولى من الثاني⁽⁵⁸⁾.

(4) الاختلاف في خبر (إن) وأخواتها:

سبب رفع خبر (إن):

يرى الرّمخشري أنّ خبر (إن) ارتفع بالحرف لأنّه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل، وذلك قولك: إنّ زيداً أخوك، منزلة ضرب زيداً أخوك، وكأنّ عمرراً الأسد، منزلة فرس عمرراً الأسد، وعند الكوفيين مرتفع بما كان مرتفع به في قولك: زيداً أخوك ولا عمل للحرف فيه. وكلّ ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه، قائم فيه ما خلا جواز تقدّمه إذا وقع ظرفاً كقولك: إنّ في الدار زيداً، ولعلّ عندك عمرراً، وجاء في القرآن: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾⁽⁵⁹⁾. ويقول ابن يعيش: هذه الحروف هي (إنّ - أنّ - لكنّ - ليت - لعلّ - كأنّ)، هي من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً، وإمّا عملت لشبهها بالأفعال وذلك من وجوه منها: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء، الثاني: أنّها على لفظ الأفعال، إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال، الثالث: أنّها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية، الرابع: أنّها يتصل لها المضمّر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو: (ضربك - ضربه - ضربني)، فلما كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخله على المبتدأ والخبر، وهي مقتضية لهما جميعاً. وقد ذكر ابن الحاجب

في أن خبرها هو المسند بعد دخول هذه الحروف، مثل: (إنَّ زيداً قائم) وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً، والملاحظ هنا أن ابن الحاجب لم يتعرض في شرحه لتفاصيل مجئ خبر (أنَّ) وأخواتها كما فعل غيره من النحاة. وقد خالف ابن عقيل سيبويه في عدد هذه الحروف، فبينما جعلها ابن عقيل ستة أحرف، عدّها سيبويه خمسة أحرف بإسقاط (أنَّ) المفتوحة لأنَّ أصلها (إنَّ) المكسورة، ومعنى (إنَّ وأنَّ) التوكيد، ومعنى (كأنَّ) التشبيه، و(لكنَّ) للاستدراك، و(ليت) للتمني، و(لعلَّ) للترجي والإشفاق، والفرق التمني يكون في الممكن نحو: ليت زيداً قائم، وفي غير الممكن نحو: ليت الشباب يعود يوماً، والترجي لا يكون إلا في الممكن فلا تقل: لعلَّ الشباب يعود، والفرق بين الترجي والإشفاق أنَّ الترجي يكون في المحبوب نحو: لعلَّ الله يرحمنا، والإشفاق في المكروه نحو: لعلَّ العدو يقدم⁽⁶⁰⁾. وقد وافق السيوطي سيبويه في عدد هذه الحروف بقوله: من نواسخ الابتداء؛ الأحرف الخمسة المشبهة بالفعل وعددها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول وابن مالك في التسهيل، لا ستة كما صنع آخرون، لأنَّ (أنَّ وإنَّ) واحدة وإمَّا تُكسر في موضع وتُفتح في مواضع وإن كانتا غير فالثانية فرع الأولى. وكانَّ للتشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره وزعم الكوفيون والزجاجي أنَّها تأتي للتحقيق والوجوب، بينما زعم الكوفيون أنَّها تكون للتقريب في نحو: كأنَّك بالشتاء مقبل، وكأنَّك بالفرج آت، وكأنَّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل⁽⁶¹⁾. وقد أورد أبو حيان في كتابه (التسهيل) من باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر⁽⁶²⁾.

كما ذهب ابن هشام إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها ستة حروف بمعانيها، فينصن المبتدأ اسماً لهنَّ ويرفعن الخبر خبراً لهنَّ، وبما أنَّ (إنَّ) لتأكيد الخبر وتقديره نحو: إنَّ زيداً قائم، وكذلك (أنَّ) إلا أنَّها لا بد أن يسبقها كلام نحو: بلغني أو أعجبنى ونحو ذلك، و(لكنَّ) للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، يُقال: زيدٌ عالمٌ، فيوهم ذلك أنه صالح فتقول: لكنَّه فاسق، و(كأنَّ) للتشبيه نحو: كأنَّ زيداً أسدٌ، أو الظن وغيرها، و(ليت) للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه نحو: ليت الشباب يعود يوماً، و(لعلَّ) للترجي وهو طلب المحبوب المستغرب حصوله نحو: لعلَّ زيداً هالك، أو للتعليل نحو قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لِّئَا لَعَلَّهُ، يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى﴾⁽⁶³⁾.

هذه الأدوات تنصب الأسماء وترفع الأخبار بشرط أن لا تقتزن بهنَّ (ما) الحرفية؛ فإن اقتربت بهنَّ بطل عملهنَّ وصحَّ دخولهنَّ على الجملة الفعلية لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ رِثْهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾⁽⁶⁴⁾ وقوله تعالى: ﴿يَجِدُ لُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيْنَ كَانَمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾⁽⁶⁵⁾. ويستثنى منها (ليت) فإنها تكون باقية ما على اختصاصها بالجملة الاسمية، وأجازوا فيها الإهمال حملاً على أخواتها⁽⁶⁶⁾، وقد وافق في هذا التقسيم ابن آجروم وقال مثل ما قال النحاة في معاني هذه الحروف وإعمالها⁽⁶⁷⁾.

فالبصريون يرون أنَّها عاملة في الجزأين ودليلهم في ذلك من وجهين: الأول: أنَّ هذه الأحرف مستحكمة الشبه بالفعل فهي رافعة وناصبة للجزأين في الوقت نفسه⁽⁶⁸⁾، والآخر: فعند البصريين أنَّه مرتفع بهذه الحروف، فكما عملت هذه الحروف في المنصوب؛ عملت أيضاً في المرفوع لأنَّها مستحكمة مشبهة بالفعل ونزلت منزلته، وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في

الابتداء، وأشار الخوارزمي إلى اختلاف النحاة في رفع خبر (إنَّ) وأخواتها، وقد وصف قول البصريين بالاسترزال⁽⁶⁹⁾، وفي ذلك دلالة على موافقة الخوارزمي للكوفيين، ولكن هذا الرأي مردود عند النحاة؛ لأنَّ معنى الابتداء قد زال في كأن وليت ولعلَّ، وإذا زال المعنى لم يبق للرفع عاملٌ، والرأي ما ذهب إليه البصريون⁽⁷⁰⁾.

الاختلافات في خبر (لا) التي لنفي الجنس:

قال الزمخشري في خبر (لا) قول أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك ولأحد خير منك، وأضاف: لا أهل، ولا مال، ولا بأس، ولا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار، ومنه كلمة الشهادة، ومعناها لا إلا في الوجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً⁽⁷¹⁾.

وذهب ابن الحاجب إلى أنَّ خبرها هو مَسند بعد دخولها نحو: (لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها) ويُحذف كثيراً، وبنو تميم لا يثبتونه⁽⁷²⁾. وذكر السيوطي أنَّ (لا) النافية للجنس إن لم تتكرر وقُصد بها النفي العام في نكرة تليها غير معمول لغيرها لكن إن كان غير مضاف أو شبيهه رُكب معها وبنى على ما ينصب به وتمنعه الباء غالباً، وقيل مُهرب مطلقاً، وقيل مثنى وجمعاً، وقيل إن رُكبت لم تعمل في الخبر، قيل ولا الاسم، وهل يُكسر المؤنث بتتوين أو دونه أو يُفتح أقوال والأصح جواز الأخيرين ويجب تنكير الخبر وتأخيرهُ ولو ظرفاً وذكره إن جهل خلافاً لقوم وإلا فحذفه غالباً والتزمه تميم ويكثر مع إلا ويرفع تاليها بدلاً من محل الاسم، وقيل لا معه، وقيل ضمير الخبر، وقيل خبر (لا) مع اسمها ويجوز نصبه خلافاً للجرمي، وربما حُذف الاسم دونه وجوز مبرمان حذف (لا) وربما رُكب مع (لا) الزائدة وتعمل (لا) عمل (إنَّ) إلحاقاً بها لمشابتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر، ولأنَّها لتوكيد النفي كما أنَّ (إنَّ) لتوكيد الإثبات فهو قياس نقيض وإلحاقها بـ(ليس) قياس نظير، لأنَّها نافية مثلها ولكن عملها عمل (إنَّ) أفصح وله شروط: الأول: ألا تُكرر فإن كُرت لم يتعين إعمالها بل يجوز حتى في التوابع، الثاني: أن يقصد بها النفي العام، الثالث: أن يكون مدخولها نكرة فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين وخالف الكوفيون في هذا الشرط، فأجاز الكسائي أعمالها في العلم المفرد نحو: لا زيد، والمضاف لكنية نحو: لا أبا محمد، لا عبد الله ولا عبد الرحمن وافقه الفراء⁽⁷³⁾. وفي السياق نفسه قال ابن يعيش أنَّ (لا) النافية على ضربين: عاملة وغير عاملة، فالعاملة التي تنفي على جهة استغراق الجنس، لأنَّها جواب (ما كان) على طريقة (هل من رجل في الدار؟) فدخل (من) في هذا الاستغراق الجنس، ولذلك تختص بالنكرات لشمولها ألا ترى أنه لا يجوز: (هل من زيد في الدار) كما يجوز (هل زيد في الدار؟) فهذه لاستغراق الجنس عاملة النصب فيما بعدها من النكرات المفردة ومبنية معها بناء (خمسة عشر) وإمَّا استحقت أن تكون عاملة لشبهها بـ(إنَّ) الناصبة للأسماء، ووجه الشبه بينهما أنَّها داخله على المبتدأ والخبر كما أنَّ (إنَّ) كذلك وأنَّها نقيضة (إن) لأنَّ (لا) للنفي و (إن) للإيجاب وحق النقيض أن يخرج على حد نقيضه في الإعراب نحو: (ضربتُ زيداً) وهي فعل وفاعل ومفعول فلما أشبهت (لا) (إنَّ) وكانت (إنَّ) فاعلة في المبتدأ والخبر، كانت (لا) كذلك عاملة في المبتدأ والخبر لأنَّها تقتضيها جميعاً كما تقتضيها (إنَّ)، ولما نصبوا بها لم تعمل إلا في نكرة على سبيل حرف الخفض

الذي في المسألة، لأنها كالتائبة عنها إلا أن (لا) بُنيت مع النكرة لأنها لما وقعت في الجواب (هل من رجل عندك ؟) على سبيل الاستغراق وجب أن يكون الجواب أيضاً بحرف الاستغراق الذي هو (من) ليكون الجواب مطابقاً للسؤال فكان قياسه: (لا من رجل في الدار) ليكون النفي عاماً. ففي النفي العام قوله تعالى: ﴿ قَالَ سَأَوِي إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ ﴾⁽⁷⁴⁾، وموضع (لا) وما عملت فيه مبتدأ، لأنها جواب ما حاله كذلك ونحو: (هل من رجل في الدار؟) في موضع رفع بالابتداء⁽⁷⁵⁾، وذهب أبو إسحاق الزجاج وجماعة من البصريين إلى أن حركة (لا رجل) و(لا غلام) حركة إعراب، واحتجوا لذلك بقولهم: (لا رجلٌ وغلماً عندك) بالعطف على اللفظ فلولا أنه معرب، لم يجز العطف عليها لأن حركة البناء لا يُعطف عليها، والعطف يكون للإشراك في العامل والقول هو الأول لحذف التنوين منه، ولو كان معرباً لثبت فيه التنوين، وأما قولهم إن جاز العطف على اللفظ نحو: (لا رجلٌ وغلماً) فتقول: إمَّا جاز كما جاز فيه الوصف على اللفظ نحو: (لا رجلٌ ظريفاً) بالتنوين، وذلك من قبل أنها، وأن كانت حركة بناء فهي مشبهة بحركة الإعراب وذلك لاطرادها في كل نكرة منفية بـ(لا) من غير اختصاص باسم يعينه، فجرت مجرى العامل الذي يعمل في كل اسم يباشره ويلاقيه، ومثله الضمة في الاسم المفرد المنادى العلم نحو: يا حكم، وذهب أبو الحسن ومن تبعه إلى أن (لا) هذه ترفع الخبر وذلك لأنها داخلة على المبتدأ والخبر فهي تقتضيها جميعاً، وما أقتضى شيئين وعمل في أحدهما؛ عمل في الآخر، وليس كذلك نواصب الأفعال. أما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان وهي قاعدتهم في (إن) وأخواتها⁽⁷⁶⁾.

وذكر الخوارزمي في خبر (لا) النافية للجنس أنه مصطلح بصري ويقابلها (لا التبرئة)⁽⁷⁷⁾، وسماه المبرد: (لا التي للنفي)، وقال ابن جنبي: (لا النافية) وقال الزمخشري: (لا التي لنفي الجنس)، ومعنى التبرئة تبرئة الجنس الداخلة عليه وهو استعمال شيخو الكوفة⁽⁷⁸⁾.

ويبدو أن هذا المصطلح استقر منذ ذلك الوقت لدقة دلالاته، واستعمل الخوارزمي مصطلح (لا) النافية للجنس، وقال فلان (لا) تستقر الجنس نفيًا من حيث اللفظ، وقال خبرها مرفوع سواء كان اسمها مفرداً مفتوحاً أو مضافاً أو مضارعاً له⁽⁷⁹⁾. ومن هنا يتضح أن الخوارزمي لم يفصل كثيراً في خبر (لا) النافية للجنس لكثرة اعتراضاته على النحاة في أغلب المسائل النحوية، ولم يتفق الشُّرَّاح في رفع خبرها على اعتبار أنها غير عاملة، فمنهم من شبهها بـ(أن)، ومنهم من شبهها بحروف النصب.

الاختلافات في اسم (لا) و (ما) المشبهتين بـ (ليس):

قال ابن الحاجب: اسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ (ليس) هو المسند إليه بعد دخولهما، مثل: (ما زيدٌ قائماً) و(لا رجلٌ أفضل منك)، وهو في (لا) شاذ⁽⁸⁰⁾، ووافق الزمخشري بقوله: في قولك: ما زيدٌ منطلقاً ولا رجلٌ أفضل منك، وشبههما بـ(ليس) في النفي والدخول على المبتدأ والخبر إلا أن ما أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال، ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً فقيل: ما زيدٌ منطلقاً، وما أحدٌ أفضل منك، ولم تدخل (لا) إلا على النكرة فقيل: لا رجلٌ أفضل منك، وامتنع: لا زيدٌ منطلقاً، واستعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل ومنه قول الشاعر⁽⁸¹⁾:

مَنْ صَدَّ عَن نِّرَانِهَا قَانَا إِبْنَ قَيْسٍ لَا بَرَاخَ

أي ليس براح والمعنى لا أبرح بموقفي⁽⁸²⁾. وقال ابن يعيش: اعلم أنّ (ما) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال وقياسه أن لا يعمل شيئاً وذلك لأنّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال والعكس على حد همزة الاستفهام، و(هل) ألا ترى أنك لما قلت: (هل قام زيد؟) و(هل زيد قائم؟) فولية الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، لم يجز إعمالها في شيء من الأسماء والأفعال لعدم اختصاصها؟ فهذا هو القياس في (ما) لأنك تقول: (ما قام زيد) كما تقول: (ما زيد قائم)، فإليها الاسم والفعل، غير أنّ أهل الحجاز يشبهونها بـ(ليس) ويرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر كما يُفعل بـ(ليس)، كذلك تقول: (ما زيد منطلقاً) و(ما أخوك خارجاً) فاللغة الأولى أقيس، والثانية أفصح وبها ورد قوله تعالى: (يَبِي ذُر) ⁽⁸³⁾. وقوله ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن سَائِهِم مَّا هِيَ﴾ ⁽⁸⁴⁾. وقال الأصمعي أنّ (ما) المشبهة بـ(ليس) أضعف في عملها لأنّ (ليس) فعل و(ما) حرف، ولذلك من الضعف أن تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر نحو: (ما قائم زيد) وقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ ⁽⁸⁵⁾، وأمّا (ليس) فإنها تعمل على كل حال وتقول: (ليس زيد قائماً) ووجه الشبه بينهما أنّهما جميعاً لنفي (ما) في الحال وأنّ (ليس) مختصة بالمبتدأ والخبر أمّا (ما) إذا دخلت على المبتدأ والخبر فلا عمل لها لانتقاض النفي بدخول (إلا) نحو: (ما زيد إلا قائم)⁽⁸⁶⁾.

الاختلافات في التوابع:

قال الزمخشري في التوابع: هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب: تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف⁽⁸⁷⁾، وهي كما يلي: تأكيد صريح وغير صريح، فالصريح نحو: (رأيت زيداً زيداً)، وغير الصريح نحو: فعل زيد نفسه وعينه والقوم أنفسهم، والرجلان كلاهما، ولقيت قومك كلهم والرجال أجمعين، وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع وأزلت التوهم عنه والتأكيد يشمل الاسم والفعل والحرف، وهو جار في كل الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر والمضمر وتقول: (ضربت زيداً زيداً، وضربت ضربت زيداً، وإنّ زيداً منطلقاً، وجاءني زيداً، وما أكرمني إلا أنت أنت)، ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر، والمضمر بمثله وبالمظهر جميعاً ولا يخلو المضمران من أن يكونا منفصلين نحو: (ما ضربني إلا هو هو) أو متصلأ أحدهما والآخر منفصلاً نحو: (زيد قام هو وانطلقت أنت وهكذا).

أما تأكيد المضمر بالمظهر، فلا يخلو المضمر إذا أكد بالمظهر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فالمرفوع لا يؤكد بالمظهر إلا بعد أن يؤكد بالمضمر نحو: (زيد ذهب هو نفسه وعينه والقوم حضروا هم أنفسهم وأعيانهم، والنساء حضرن أنفسهن وأعيانهن)، التأكيد بنفس وعين: النفس والعين مختصان بهذه التفصيلا بين الضمير المرفوع وصاحبه، فمتى أكدت بكلّ وأجمع، غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه نحو: (قرأت الكتاب كله)، ولا يقع كلّ وأجمعون تأكيدين للنكرات، لا تقول: رأيت قوماً كلهم ولا أجمعين، وأجاز ذلك الكوفيون ووافقهم الزمخشري⁽⁸⁸⁾.

أما الصفة فهي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو: طويلٌ وقصيرٌ وعاقِلٌ وأحمقٌ وغيرها، والغاية من الصفة: هي التفرقة بين المشتركين في الاسم ويُقال أنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف، وقد سجد مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه⁽⁸⁹⁾، أو لما يُضاد ذلك من الذم والتحقير نحو: (فعل فلانُ الفاعل الصانع كذا، كما يُوصف بأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، وهو على تأويل منسوب ومعزوز، وذو مال وذات سوار متأول بتمول ومتسورة أو بصاحب مال وصاحبة سوار، وتقول: مررتُ برجلٍ أي رجلٍ وأيُّما رجل، على معنى كامل في الرجولة، وأيضاً بالمصدر نحو: (رجلٌ عدلٌ، وضربٌ هيرٌ، ورمى سحر)، وهكذا يُوصف بالجميل التي يدخلها الصدق والكذب، الصفة تتبع الموصوف: ما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه، فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون سواهما، أو كانت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث نحو: (فعلٌ وفعلٌ)، ولم يفصل ابن يعيش في تابع المرفوع، بل ذكر أنها أسماء لم يمسها الإعراب إلا على سبيل التبعية لغيرها وفاقاً لرأي الزمخشري. وقال في الصفة: (ذهب بعضهم إلى أنه يكون بالحلية نحو: (طويل) و(قصير) وهي تكون بالأفعال نحو: (ضارب) و(خارج)، ولهذا يُقال للبرائى سبحانه موصوف ولا يُقال له منعوت، والصفة لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحليّة وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف وتكون الصفة بالجملة والظرف نحو: (مررتُ برجلٍ قائمٌ) و(مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ) والغرض بالنعته تخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة نحو: (هذا رجلٌ عالمٌ) هذا مثال النكرة. أما الصفة المعرفة نحو: (جاءني زيدٌ العاقلُ) و(رأيتُ زيداً العاقلُ)، فالصفة هاهنا فصلته من (زيد) آخر ليس بعاقل، أي أنها اتفقت من غير قصد من الواضع، وأنه قد تقع الجمل صفات للنكرات وهي الجمل الخبرية المحتملة للصدق والكذب وهي التي تكون أخباراً للمبتدأ وصلات للموصولات وهي أربعة أضرب:

1- جمل مركبة من فعل وفاعل.

2- جمل مركبة من مبتدأ وخبر.

3 - أن تكون بشرط وخبراء.

4- أن تكون ظرف. وفي الوصف السببي قال: أنهم يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه كما يصفونه بفعله والغرض بسبب الاتصال نحو: (هذا رجلٌ ضارب أخوه زيداً، وشاكراً أبوه عمرًا)⁽⁹⁰⁾.

وفي البدل؛ ذكر ابن يعيش أنه: إما يكون الأول في المعنى أو بعضه، أو مشتماً عليه أو يكون على وجه الغلط فالأول: نحو قولك: (مررتُ بأخيك زيد، ومررتُ برجلٍ صالحٍ زيد) فالأول وقد يكون أبدله منه للبيان، وأما الثاني وهو بدل الشيء من الشيء وهو بعضه⁽⁹¹⁾، نحو قولك: (رأيتُ زيداً وجهه، و رأيتُ قومك أكثرهم، وثلاثهم، وناساً منهم)، فالثاني من هذه الأشياء بعض الأول، وأبدلته منه ليعلم ما قصدت له نحو قولك: (رأيتُ زيداً وجهه) وقوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا يُرْهِيمَ ﴾⁽⁹²⁾، أما الثالث: فهو بدل الاشتمال نحو: (سلب زيدٌ ثوبه، وأعجبني

عمرُو علمُه وحسنُه وأدبُه)، فالثاني بدل من الأول، وليس إياه ولا بعضه، وإنما هو شيء اشتمل عليه، والمراد بالاشتمال أن يتضمن الأول الثاني، فيفهم من فحوى الكلام أن المراد غير المبدل منه، وفي بدل الاشتمال يُشترط وجود عائد يربطه بالأول. وأكد صاحب الكتاب أن البدل مستقلاً بنفسه وأنه ليس من تنمة الأول كالنعت في حكم تكرير العامل، هذا، وقد ذهب الزمخشري إلى أنه ليس مشروطاً أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً، بل لك أن تبدل النوعين من الآخر نحو قوله تعالى: ﴿لَا لِيْن لَّمْ يَنْتَه لَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ حَاطَّةٍ﴾⁽⁹³⁾، فلا يجوز بدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من المعرفة والعكس.

أما في عطف البيان فلم نقف على تعليقات تُذكر سوى تعليق لابن يعيش حيث ذكر أنه شبه بدل الشيء من الشيء على اعتبار أن كل واحد منهما تابع وأن الثاني هو الأول في الحقيقة وله أربعة أوجه⁽⁹⁴⁾:

- 1) أن فيه بيان كما في البدل.
- 2) أنه يكون بالأسماء الجوامد.
- 3 و4) أن يكون لفظه لفظ الاسم الأول على جهة التأكيد نحو: (يا زيدُ زيدُ زيداً)، ويفارقه من أربعة أوجه :

1. عطف البيان في التقدير من جملة واحدة نحو: (يا أخانا زيداً) والبدل من جملة أخرى على الصحيح نحو: (يا أخانا زيداً).
2. أن عطف البيان يجري على ما قبله في تعريفه على عكس البدل لأنه يجوز أن تبدل النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة.
3. أن البدل يكون بالمُظهر والمُضمر وكذلك المبدل منه ولا يجوز في عطف البيان.
4. أن البدل قد يكون غير الأول وعطف البيان غير الأول⁽⁹⁵⁾.

وفي العطف بالحرف؛ قال ابن يعيش: هذا الضرب هو الخامس من التتابع ويسمى عطفاً بحرف، ويسمى نسقاً فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين ومعنى العطف الاشتراك في تأثير العامل وأصله الميتم، كأنه أميله به إلى حيز الأول وقيل له نسق لمساواته الأول في الإعراب، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد، ولا يتبع هذا الضرب إلا بوسيلة حرف نحو: (جاءني زيدٌ وعمر) (ف(عمر) تابع ل(زيد) في الإعراب والواسطة حرف الواو. وكذلك النصب والجر (رأيتُ زيداً وعمرأً) (ومررتُ بزيدٍ وعمر)، وهذا الضرب لا يتبع إلا بتوسط حرف من قبل أن الثاني فيه غير الأول فلم يتصل إلا بحرف، بعد أن يستوفي العامل عمله، كما العطف على المضمر نحو: (جاءني زيدٌ وأنت) (ودعوت عمرأً وإياك)⁽⁹⁶⁾، وأيضاً لم نجد تعليقا لأحد الشراح سوى إشارات مقتضبة.

الخاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: حفلت الكتب والمؤلفات بكثير من الاختلافات، حيث درج أغلب النحويين واللغويين على إصدار أحكامهم واعتراضاتهم على الآخرين عند تناول أي مسألة من مسائل اللغة، فلا تكاد تجد قضية نحوية أو لغوية إلا وأثيرت فيها جملة من الملاحظات والآراء، فجاءت هذه الدراسة التي تحت عنوان: الاختلافات النحوية في المرفوعات بين الشراح (ابن يعيش - الخوارزمي - ابن الحاجب) في شرح المفصل للزمخشري؛ لسبر أغوار هذه الاختلافات والكشف عن الوجوه التي أسفرت عنها، وقد توصلت إلى حزمة من النتائج، أهمها:

1. بينت الدراسة أن للأسماء المرفوعة دوراً مهماً في بناء الجمل واتساق النص وانسجامه.
2. ورود الأسماء المرفوعة بكل أنواعها في هذه المؤلفات؛ دليل على ثراء اللغة العربية.
3. لم يفصل ابن الحاجب والخوارزمي في التوابع، بل جاء التطرق لها إجمالاً.
4. لم يسهب الخوارزمي كثيراً في خبر (لا) التي لنفي الجنس لانفراده بآرائه النحوية وكثرة اعتراضاته.
5. وافق الزمخشري الكوفيين في بعض المسائل ولاسيما في التأكيد بأجمع وكل.
6. لم يتفق الشراح على رفع خبر (لا) التي لنفي الجنس خلافاً للزمخشري.
7. سار الخوارزمي في تقسيم كتابه (التخمير) على ضوء تقسيم (المفصل) مع الحفاظ على سلامة النص.
8. عارض ابن يعيش الزمخشري في أغلب المسائل النحوية، ويكسوه الأدب في ذلك.
9. لم يفصل الزمخشري كثيراً في بعض الأسماء المرفوعة كاسم (كان) وأخواتها ونائب الفاعل واسم (لا) النافية للجنس على عكس النحاة البصريين.

الهوامش:

1 أولاً: القرآن الكريم:

- (1) المنهاج في شرح الزجاج، يحيى حمزة العلوي، تحقيق هادي عبد الله ط 1 2009م، مكتبة الرشيد، ج 1 ، ص 66
- (2) المقرب، علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق عادل أحمد عبد المحمود، وعبد الله عويضة، ط 1 1998م، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، ص 69.
- (3) متن الأجرومية، ابن آجروم محمد بن محمد بن محمد بن داؤد الصنهاجي، ط 1998م، - 1419هـ دار الصميص، د1، ص 10.
- (4) الأصول في النحو، أبوبكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، د ت، ج 1، ص 58.
- (5) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق علي بوم لحم ط 1 1993م مكتبة الهلال بيروت، ص 37.
- (6) الجمل في النحو، الفراهيدي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ط 5 1416 - 1995م ، ج 1 ، ص 143.
- (7) المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري ، ج 1 ، 38 - 53.
- (8) شرح جمل الزجاج ، لأبي إسحاق الغافقي، تحقيق إبراهيم بلفقيه ، نشر دار اللباب ، ص 5
- (9) الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج 1 ، ص 58 - 63.
- (10) الكتاب، عمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب بسبيويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ج 2، ص 35
- (11) شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط 1 2004م ، ص 174.
- (12) اللباب وعلل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ط 2، الناشر لبنان - سوريا، ج 1 ، ص 125 - 128.
- (13) شرح المفصل، الزمخشري ، ج 1، ص 221.
- (14) التخدير ، الخوارزمي ، ج 1 ، ص 255 - 256.
- (15) العلل في النحو، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن بن الوراق، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض السعودية ط 11420هـ ج 1، ص 107.
- (16) العلل في النحو، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن بن الوراق، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض السعودية ط 11420هـ ص 263.
- (17) الكافية في علم النحو ابن الحاجب ، ج 1 ، ص 34.
- (18) اللمع في العربية ، ابن جني ، فائز فارس ، دار الكتب الثقافية الكويت ج 1 ، ص 32.
- (19) الأجرومية ، ابن آجروم ، ج 1 ، ص 11.
- (20) شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله ابن مالك الجبالي، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ط 1 ، ب ، ت ، ج أم القرى مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي 2 ، ص 42.

- (21) اللمع ، ابن جني ، ج 1 ، ص 31-32.
- (22) شرح الكافية ، الجياني ، ج 2 ، ص 579-581.
- (23) أوضح المسالك ، ابن هشام الأنصاري، ج 2، ص-8978.
- (24) همع الهوامع ، السيوطي ، ج 1 ، ص 575.
- (25) شرح الأشموني ، نور الدين الأشموني ، ج 1 ، ص 386-392.
- (26) دليل الطالبين لكلام النحويين ، المقدسي ، ج 1 ، ص 38.
- (27) ضياء المسالك ، محمد عبد العزيز النجار ، ط 1 1422هـ - 2001م، مؤسسة الرسالة ، ج 2 ، ص 3.
- (28) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج 2، ص 200.
- (29) المرجع نفسه، ج 2، ص 200.
- (30) المفصل ، للزمخشري ، ج 1، ص 38.
- (31) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج 1، ص 207.
- (32) المرجع نفسه، ج 1، ص 207.
- (33) همع الهوامع ، السيوطي ، ج 1 ، ص 575.
- (34) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج 1، ص 207م.
- (35) الكافية ، شرح الرضي ، ج 1 ، ص 196.
- (36) المرجع نفسه، ج 1، ص 196.
- (37) الأصول في النحو، أبوبكر محمد بن السري بم سهل النحوي المعروف بابن السراج تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت ، ج 1 ، ص 72 - 75.
- (38) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقبلي الهمرواني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث القاهرة ، دار مصر للطباعة ، سعيد السحار وشركاه ، ط 20 1400هـ - 1980م ، ج 2 ، ص 74-75 .
- (39) المرجع نفسه، ج 2، ص 75.
- (40) المفصل ، الزمخشري ، ج 1، ص 211..
- (41) الإيضاح ، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط 1 1389هـ - 1969 ، ج 1 ، ص 62 - 65.
- (42) من شواهد الكافية، ابن الحاجب، ج 1، ص 14 - 15.
- (43) سورة التوبة، الآية 6.
- (44) الكافية في علم النحو ، ابن الحاجب ، ج 1 ، ص 14-15.
- (45) الأصول في النحو : ابن السراج ، ج 1 ، ص 76.
- (46) اللمع ، ابن جني ، ج 1 ، ص 23-26.
- (47) اللباب ، العكبري ، ج 1 ، ص 157-162.
- (48) اللباب ، العكبري ، ج 1 ، ص 157-162.

- (49) علل النحو، ابن الوراق، ج 1، ص 157-162.
- (50) المرجع نفسه، ج 1، ص 163.
- (51) المرجع نفسه، ج 1، ص 163.
- (52) المرجع نفسه، ج 1، ص 163.
- (53) سورة يوسف الآية 65.
- (54) سورة يوسف الآية 75.
- (55) شرح الكافية، الجبائي، ج 2، ص 602-608.
- (56) المرجع نفسه، ج 2، ص 608.
- (57) شرح قطر الندى ويل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله يوسف جمال الدين بن هشام، تحقيق محي الدين عبد المجيد ط 11، 1383م هـ، القاهرة، ج 1، ص 187-221.
- (58) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، ج 1، ص 15..
- (59) سورة الغاشية، الآيات (25-26).
- (60) شرح ابن عقيل، ج 1، ص 345-346.
- (61) همع الهوامع، السيوطي ج 1، ص 484-486.
- (62) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله جمال الدين، محقق محمد كامل بركات، ط 1 1403 هـ - 983م.
- (63) طه الآية 44.
- (64) الأنبياء الآية 105.
- (65) الأنفال الآية 6.
- (66) شرح قطر الندى، ابن هشام ص 147-151.
- (67) الأجرومية، ابن آجروم، ج 1، ص 14.
- (68) التخدير، ج 1، ص 281، الإنصاف، ج 1، ص 177، والملفصل ج 1، ص 102.
- (69) التخدير، ج 1، ص 283.
- (70) التبيين عن مذاهب النحويين ص 336، مجالس العلماء، الزجاجي، ص 103.
- (71) المفصل، الزمخشري، ج 2، ص 52.
- (72) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، ص 17.
- (73) همع الهوامع، السيوطي، ج 1، ص 522 - 523.
- (74) سورة هود، الآية 43.
- (75) شرح المفصل، ابن يعيش، ص 263-264.
- (76) شرح المفصل، ابن يعيش، ص 364.
- (77) المرجع نفسه، ص 364.

- (78) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ص364.
- (79) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص140.
- (80) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب ، ص17.
- (81) البيت لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر ، ج8، ص109.
- (82) المفصل ، للزمخشري ، ص53-54.
- (83) سورة يوسف، الآية 31.
- (84) سورة المجادلة، الآية 2.
- (85) سورة آل عمران، الآية 144.
- (86) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ج1 ، ص267-268.
- (87) المفصل للزمخشري ، ص147-148.
- (88) المفصل للزمخشري ، ص147-148.
- (89) المرجع نفسه، ص 148.
- (90) المرجع نفسه، ص 148.
- (91) المرجع نفسه، ص 148.
- (92) سورة آل عمران، الآية 97.
- (93) سورة العلق، الآية 15-16.
- (94) شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص273.
- (95) المرجع نفسه، ج 1، ص273-274.
- (96) المرجع نفسه، ج1، ص274.